جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة – الجزائر
ISSN: 1112-4377, EISSN: 2588-2384
المجلد: 28 العدد 5. السنة 2024
مجلة المعيار
EL MIEYAR

تعقبات العيني على البخاري في تفسير الغريب. عرض ونقد. ودفع الشبهة التي من خلاله

Al-Aini's comments on Al-Bukhari in interpreting strange words View and critique, and repel suspicion

د. سعد فجحان الدوسري[1]
drsaadfd@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024/05/31 تاريخ القبول:2024/08/17 تاريخ النشر: 2024/09/15
Received: 31/05/2024 Accepted: 17/08/2024 published: 15/09/2024

الملخص:

تنعقد هذه الدراسة بمقدمة ابتدأ فيها الباحث بعرض أهمية الموضوع وأنه يتعلق بالذب عن البخاري وكتابه الصحيح وقد سار الباحث وفق المنهج الاستقرائي والتحليلي النقدي لتحقيق الأهداف. وتمثلت مشكلة البحث في حصر الشبهة التي أثيرت حول البخاري في بيانه للغريب وتعقب علماء النقد عليه في ذلك؛ حيث استغلها بعض الحاقدين على البخاري في الطعن عليه، كما أن الدراسة تهدف إلى محاولة حصر الكلمات التي بيَّن البخاري معناها ومستنده في هذا البيان، ووجه تعقب العيني عليه، ثم دراسة لبيان الصواب، مع كشف الشبهة التي أثيرت والرد عليها، وقد خلصت الدراسة إلى نتائج منها: مبالغة العيني في تعقبه على البخاري في بعض المفردات، مع صحة تفسير البخاري لكثير منها، وموافقته لأئمة العربية فيها، كما خلصت الدراسة إلى التوصية بضرورة حصر كل ما يتعلق بفنون العربية في صحيح البخاري، للوقوف على ضلوعه فيها، مع جمع الحج والبراهين من كلام البخاري على كل من يشكك في إمامته في العربية.

كلمات مفتاحية: البخاري – العيني – تعقبات – غريب – شبهة.

Abstract

This study began with an introduction in which the researcher begins by explaining the importance of the topic and its connection to the discussion of Al-Bukhari and his book Al-Sahih. The researcher used the analysis and criticism approach to achieve the goals. The problem of the research is to prevent the suspicion that was raised about Al-Bukhari and his explanation of the words. The study aims to try to limit the words that Al-Bukhari explained, and the method that Al-Aini followed in tracing it. The study concluded with results including: Al-Aini exaggerated in his follow-up of Al-Bukhari in some vocabulary, while Al-Bukhari's interpretation of many of them was correct. The study concluded by recommending the necessity of restricting everything related to Arabic language sciences to Sahih Al-Bukhari.

Keywords: Al-Bukhari - Al-Aini - traces - strange – statement.

[1] – جامعة الكويت.

مقدمة:

لقد هيأ الله تعالى للسنة النبوية من يخدمها، من جمعها وحفظها، دفع الشبه عنها، وبيان أحكامها وتفسير غريبها.

ومن أعظم من خدم السنة النبوية في ذلك، وبذل كامل جهده فيها محمد بن إسماعيل البخاري في كتابه العظيم "الجامع الصحيح".

ومن ضمن خدمته للسنة تفسير غريب ألفاظها في صحيحه، وكانت هذه التفسيرات محط اهتمام للعلماء، وبخاصة ممَّن شرح الصحيح ، ومن هؤلاء الحافظ العيني في كتابه "عمدة القاري"، فقد تتبع البخاري في هذه التفسيرات، لكنه استغل هذه التعقبات بعض المغرضين فطعنوا على البخاري بسببها، ولهذا جاء هذا البحث ليسلط الضوء على هذه الشبهة، ويحقق في مضمونها، وأسميته بـ: " **تعقبات العيني على البخاري في تفسير الغريب. عرض ونقد. ودفع الشبهة التي من خلاله**"

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في تعلقه بأصح كتاب من كتب السنة النبوية، وقد وجد من استغل هذه تعقبات العيني على البخاري في الطعن على البخاري باتهامه بالضعف في العربية، وقلة بضاعته فيها، فاقتضى هذا الأمر جمع هذه التعقبات، ودراستها، والوقوف على حقيقتها، وكشف الشبهات فيها.

مشكلة البحث

من أخطر الشبه التي أثيرت حول البخاري ما يكون باستغلال كلام العلماء وتعقباتهم على البخاري في الطعن عليه والحط من كتابه، كاستغلالهم تتبعات الدارقطني في الطعن على البخاري، وكذلك بالنسبة لتعقبات العيني على البخاري في بيان الكلمات وشرح الغريب، لذا جاءت هذه الدارسة للإجابة على ما يأتي:

1-ما هي تعقبات العيني على البخاري في بيان الكلمات وشرح الغريب؟ وكم عددها؟

2- ما مستند البخاري في هذا البيان؟ وهل هو موافق لعلماء اللغة في ذلك؟

3- ما وجه تعقب العيني على البخاري في تفسير الكلمة؟ وهل توجيهه صحيح؟

4- كيف استغل المغرضون هذا التعقب في الطعن على البخاري؟

أهداف البحث

1-الوقوف على مستند البخاري في هذا البيان والتفسير للكلمة.

2-جمع تعقبات العيني على البخاري في تفسير الكلمات، وبيان وجه تعقبه.

3-عمل دراسة يتبين من خلالها من هو الأقرب للصواب؟ هل هو البخاري أو العيني؟

4-كشف الشبهة التي أثيرت حول البخاري من خلال تعقبات العيني، والرد على المخالفين.

الدراسات السابقة

من الدراسات التي تتعلق بموضوع البحث ما يأتي:

1-التعقبات النحوية والصرفية في كتاب "عمدة القاري شرح صحيح البخاري" للعيني (ت 588 هـ): دراسة استقرائية تحليلية نقدية/ شريف محمد الجمل.- المنوفية: جامعة المنوفية، 1441 هـ، 2020 م (ماجستير). وموضوعها جمع تعقبات العيني الصرفية والنحوية على البخاري،

ودراسة لهذه التعقبات دون التعرض لدفع هذه الشبهة ومن أطلقها، كما أنها في جميع الأمور الصرفية والنحوية، بخلاف موضوع البحث وهو في تفسير الغريب وما يتعلق به فقط.

2-بحث (فارسية البخاري وتمكنه في الحديث) اعداد هيئة التحرير بمركز سلف https://salafcenter.org/1616 وقد أتوا على بعض الردود على هذه الشبهة، وفاتهم كثير.

3-دفع الشبهات عن السنة النبوية، د. عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي، مكتبة الإيمان، القاهرة، 1421هـ/2001م، وقد دافع الشيخ عن السنة النبوية عامة والبخاري خاصة، لكنه أتى على ذلك كله بالاختصار.

الجديد الذي سأضيفه في هذا البحث ما يأتي:

1- استقصاء جميع تعقبات العيني في كتابه "عمدة القاري" على البخاري في شرح الغريب.

2- تدعيم اختيار البخاري، وبيان وجهة تفسيره للكلمة من كتب أئمة اللغة.

3-الرد على شبهة ضعف البخاري في اللغة بسبب مخالفته لأئمة اللغة في شرح الغريب.

منهج البحث

سرت في البحث وفق المنهج الاستقرائي والتحليلي.

مبحث تمهيدي

المطلب الأول: تعريف التعقبات

التعقبات جمع تعقب، التعقب في اللغة: التتبع (الحميري، 1999م، ص.4685).

أما التعقب اصطلاحاً فهو: التصحيح والتعليق على كلام فلان (قلعجي؛ قنيبي، 1408هـ، ص.136).

وقيل: "هو نظر العالم استقلالاً في كلام غيره، أو كلامه المتقدم، تخطئة أو استدراكاً" (عواد، 2020م).

المطلب الثاني: مصطلحات تشبه التعقبات

هناك مصطلحات تشبه معنى التعقب، يستخدمها العلماء فيما بينهم، ومنها ما يأتي:

مصطلح التتبع

والتتبع لغة من طلب الشيء والمشي خلفه (ابن منظور، د.ت، ج8، ص.28؛ الفيومي، د.ت، ج1، ص.438). وتأتي كلمة (تتبع) في كثير من كلام العلماء عندما يتعقبون كلاماً لأحد أو يعلقون عليه.

مصطلح التنكيت

التَّنكيت ومنه النكتة: وهي الفكرة اللطيفة المؤثرة في السامع. والمسألة من مسائل العلم الدقيقة التي يتوصل إليها بدقة وإنعام فكر (مصطفى؛ شعلان، د.ت، ج24، ص.14). وقيل التنكيت أن تقصد شيئاً دون أشياء لمعنى من المعاني، ولولا ذلك لكان خطأ في الكلام، وفساداً في النقد (ابن الأثير، 1420هـ، ص.2).

والنكتة "تدور حول موضع يظهر في الشَّيء المهم الذي يُلتفت إليه ليُصان، فيعرف سبب هذه النُّكت فيتم معالجتها" (معابد، د.ت).

مصطلح الاستدراك

عُرِّف مصطلح "الاستدراك" بما يأتي:

-رفع توهُّمٍ نشأ من كلام سابق (الجرجاني، 1985م، ص.21).

-إصلاح الخطأ، وإكمال النقص، وإزالة اللبس الذي وقع فيه الغير (الدفتار، 2003م).

المطلب الثالث: نبذة عن غريب الحديث، وعن كتاب عمدة القاري

أولاً: غريب الحديث

تعريفه لغة: كما قال ابن منظور (د.ت): "والغربة والغربُ: النّوى والبُعد... والخبرُ المغربُ: الّذي جاء غريبا حادثا طريفا... ورجُلٌ غُرُب، بضمّ الغين والرّاء، وغريبٌ: بعيدٌ عن وطنه... والغريبُ: الغامضُ من الكلام..." (ج1، ص.637)، وقال الفيروزابادي (1426هـ): "وغرب، كفرح: اسودّ. وككرُم: غمُض وخفي" (ص.120).

أما تعريفه اصطلاحاً، فقد بعريفات كثيرة خلاصتها: "وجود كلمة غامضة بعيدة عن الفهم في الحديث، وذلك لشذوذها وقلة استعمالها" (ابن الصلاح، 1406هـ، ص.272؛ النووي، 1405هـ، ص.87؛ العراقي، 1389هـ ، ص.274).

وهو علم مهم من علوم الحديث، ولا يجوز الخوض فيه بغير علم إلا بعد الرجوع إلى كتب اللغة وكلام أئمة العربية، وقد كان السلف شديدي التثبت فيه، فقد سُئل أحمدُ بنُ حنبل عن حرف من غريب الحديث، فقال: "سلُوا أصحاب الغريب، فإنّي أكرهُ أن أتكلّم في قول رسُول الله صلى الله عليه وسلّم بالظّنّ فسأُخطئُ" (ابن الصلاح، 1406هـ، ص.272).

فالقول فيه دون علم تقولٌ على رسول الله صلى الله عليه وسلم، لأنّ رسول الله عربي، وكلامه من فصيح اللغة، فلا يجوز تفسير غريب كلامه إلا بعلم من العربية.

ثانياً: كتاب عمدة القاري

كتاب عمدة القاري هو شرحٌ لصحيح البخاري، لأبي محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين المعروف بالعيني (المتوفى سنة 855هـ).

وقد افتتح العيني كتابه بمقدمةٍ نفيسة ذكر فيها أسانيده إلى الإمام البخاري، والفوائد المستنبطة من الصحيح، والسبب الذي دفعه للتأليف، وترجيح الأحاديث الصحيحة من غيرها، وبيَّن عدد الأحاديث المسندة في الصحيح، كما أنه تكلم على طبقات شُيوخ الإمام البُخاريّ، وأوضح الفرق بين الاعتبار والمتابعة والشاهد.

وتكلم على ضبط الأسماء المتكررة، كما قام بذكر الأحاديث المعلقة في الصحيح، والتعريف بعلم الحديث، والمسائل المتعلقة به ومبادئه.

وللعيني ترتيب بديع عند شرحه للحديث، فهو يعد من الشُروح المهمة لصحيح البُخاريّ، وقد قام بشرح جميع ما ورد في الصحيح، حيث شرح التراجم، والأسانيد، والمعلَّقات، والمتون، وغير ذلك (الخضير، د.ت، ج2، ص.23).

المبحث الأول: بيان تعقبات العيني على البخاري في تفسير الغريب

كلما كان الإنسان ذا بصيرة في اللغة كان أكثر قدرة على فهم القرآن وتذوق حلاوته، وهذه حقيقة لا يختلف فيها اثنان، ..أما من كانت بضاعته في اللغة مزجاة فليس له من فهم القرآن الكريم إلا حفظ الروايات ونقل الأقوال عن أصحابها (عباس، د.ت).

وقد كان البخاري من أهل العلم بالعربية، لذا كثر تفسيره لغريب القرآن في كتابه الصحيح، لكن تعقبه بعض العلماء في هذا التفسير كالحافظ العيني في كتابه عمدة القاري، ومن هذه التعقبات ما يأتي:

المطلب الأول: بيان أنَّ الرحيم والراحم بمعنى واحد

من المسائل التي تعقب فيها العيني البخاري مسألة اسم الرحيم والراحم، وأنهما بمعنى واحد.

1- نص البخاري

قال البخاري (1422هـ): "{الرحمن الرحيم} [الفاتحة: 1]:«اسمان من الرحمة، الرحيم والراحم بمعنى واحد، كالعليم والعالم" (ج6، ص.17).

2-تعقب العيني

نقل العيني (د.ت) كلام البخاري في بيان المساواة بين معنى الرحيم والراحم عند تفسير قوله سبحانه: "{الرحمن الرحيم}، فقال: " قوله: (الرحيم والراحم بمعنى واحد) ، فيه نظر، لأن الرحيم إن كان صيغة مبالغة فيزيد معناه على معنى الراحم، وإن كان صفة مشبهة فيدل على الثبوت، بخلاف الراحم فإنه يدل على الحدوث، وأجيب بأن ما قاله بالنظر إلى أصل المعنى دون الزيادة" (ج18، ص.79).

فالعيني اعترض على هذا البيان بأنهما متغايران، لأنَّ الرحيم إذا كان صيغة مبالغة، فإنَّ معناه يزيد على معنى الراحم، وإذا كان صفة مشبهة فهو يدل على الثبوت، بخلاف الراحم؛ فيدل على الحدوث.

3-مناقشة العيني

يظهر من تعقب العيني تخطئة تفسير الرحيم والراحم بأنهما بمعنى واحد، وأنه لا بد من التفريق بينهما بحسب وصف الكلمة، إن كانت صيغة مبالغة، أو كانت صفة مشبهة، فيتغير المعنى بين الكلمتين حسب رجوعهما إلى هذين الوصفين، ويجاب عن ذلك بما يأتي:

أ- تم توجيه كلام البخاري في المساواة في المعنى بين اللفظين بأنَّ ما قاله إنما هو بالنظر إلى أصل المعنى دون الزيادة ،كما أفاده شمس الدين البِرْماوي وابن حجر والعيني نفسه (البرماوي، 2012م، ج11، ص.489؛ ابن حجر، 1379هـ، ج8، ص.155؛ العيني، د.ت، ج11، ص.489).

ب- أو غرضه أنَّ فعيلاً بمعنى: فاعل، لا بمعنى: مفعول (البرماوي، 2012م، ج11، ص.489) ، يعني أنَّ رحيماً بمعنى راحم لا بمعنى مرحوم.

ج-وذهب المعنى الذي أفاده البخاري إمام اللغة أبو عبيدة معمر بن المثنى (د.ت) فقال: "«الرّحمن» مجازه ذو الرحمة، و«الرَّحيم» مجازه الراحم، وقد يقدِّرون اللفظين من لفظ واحد، والمعنى واحد، وذلك لاتِّساع الكلام عندهم، وقد فعلوا مثل ذلك فقالوا: ندمان ونديم ..." (ج1، ص.21)، فليس البخاري هو أول من جاء بهذا البيان.

4-اختيار الباحث

يظهر من هذا العرض صحة كلام البخاري في بيان معنى الرحيم والراحم، وأنهما بمعنى واحد، ولا وجه لتعقب العيني على البخاري فيه.

المطلب الثاني: في بيان معنى المختال والخَتَّال

من المسائل التي تعقبها العيني على البخاري هو إفادة البخاري بأن المختال والختَّال بمعنى واحد، ويشير البخاري بالمختال إلى آية النساء {إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا} [النساء: 36].

1-نص البخاري

قال البخاري (1422هـ): "المختال والختَّال واحد" (ج6، ص.45).

2-تعقب العيني

قال العيني (د.ت): " قوله: (واحد)، يعني: في المعنى، وفيه نظر، لأن المختال من الخيلاء، والختَّال: بتشديد التاء المثناة من فوق من الختل، وهو الخديعة، فلا يناسب معنى الكبر" (ج18، ص173).

فيستفاد من ذلك أنه لا ينتظم المختال مع الختال؛ لأن المراد به: ذو الخيلاء والكبر، فهو مُفْتَعل من الخيلاء، وأما الخَتَّال: فهو فَعَّال من الخَتْل، وهو الخديعة، فلا يمكن أن يكون بمعنى المختالِ المرادِ به المتكَبِّر.

3-مناقشة العيني

يظهر من كلام العلماء أنَّ بيان البخاري للمختال والختال أنهما بمعنى واحد لا يخلو من أمرين:

1- "المختال" هو المتكبر من الخيال؛ وهو الذي لا حقيقة له، وأما الختَّال بالتاء الفوقانية، فهو من الختل، وهو الخداع. قال ابن الأثير: "ولما لم يكن لخيلائه حقيقة، فكأنه يخدع الناس بذلك، فالختال والخداع من وادٍ واحد" (ابن حجر، 1379هـ، ج8، ص.250)، بمعنى أنَّ معناهما واحد كما قاله البخاري.

2- أنه ورد في رواية الأصيلي أنَّ كلمة "الختال" ليست هكذا، وإنما هي "الخال"، والخال: الكبر. أفاده ابن الأثير، والجوهري (ابن الأثير، 1979م، ج2، ص.181؛ الجوهري، 1987م، ج1، ص.162)، وقال ابن مالك: "رواية الخال هي الصواب" (ابن حجر، 1379هـ، ج8، ص.250)، وبناء على ذلك فالمختال والخال بمعنى واحد، وهو الكبر، ولم يشذ البخاري بقوله هذا.

4-اختيار الباحث

بناء على التوجيهين السابقين لبيان معنى المختال والختال أو الخال؛ فلا وجه لتعقب العيني على البخاري بذلك، ولا وجه للاستدراك عليه فيه.

المطلب الثالث: بيان معنى المتَّكأ، وأنه ليس الأترج

في هذه المسألة اللغوية أوضح البخاري معنى المتَّكأ الوارد في القرآن، وردَّ على قومٍ فسروه بالأترج، فقد بين أنَّ المتَّكأ معناه: ما اتكأت عليه من الوسائد؛ لشراب، أو لحديث، أو لطعام، ثم أبطل قول من قال: إنه الأترج (ابن منظور، د.ت، ج2، ص.218)، حيث أوضح أنه لا يوجد في كلام العرب أنَّ المتَّكأ هو الأترج، ثم أضاف في معرض مناقشة أصحاب هذا القول بأنهم لما احْتُج عليهم بأنه المتَّكأ من نمارق، فقالوا: إنما هو المتْك، ساكنة التاء، ثم بيَّن لهم معنى المتْك بسكون التاء، وهو طرف البظر (البظر هو فرج المرأة. ابن منظور، د.ت، ج4، ص.70).

1- نص البخاري

قال البخاري (1422هـ): "والمتَّكأ:ما اتكأت عليه لشراب أو لحديث أو لطعام، وأبطل الذي قال:الأترج، وليس في كلام العرب الأترج، فلما احْتُجَّ عليهم بأنه المتَّكأ من نمارق،فروا إلى شرٍ منه، فقالوا:إنما هو المتْكُ، ساكنة التاء، وإنما المتْك طرف البظر، ومن ذلك قيل لها: مَتْكَاءُ وَابْنُ المِتْكَاءِ، فإن كان ثَمَّ أُتْرج فإنه بعد المتَّكَإِ" (ج6، ص.75).

2-تعقب العيني

تعقب الحافظ العيني (د.ت) البخاريَّ في كون المتَّكأ ليس معناه من كلام العرب الأترج، وأثبت أنَّ معناه كذلك الأترج، فقال:"وفيه نظر،حتى قال صاحب التوضيح (ابن الملقن، 2008م، ج22، ص.474): هذه الدعوى من الأعاجيب، فقد قال في المحكم (ابن سيده، 2000م، ج6، ص.784): المتكأ الأترج، وعن الأخفش كذلك (الجوهري، 1987م، ج2، ص.158)، وفي (الجامع) المتكأ الأترج، وأنشدوا:

(فنشرب الْإِثْم بالصواع جهارا ... ونرى المتك بَيْنَنَا مستعارا) (ج18، ص.300؛ العسكري، 1996م، ص.313؛ الحميري، 1999م، ج9، ص.209؛ الأزهري، 2001م، ج15، ص117).

ثم عزا العيني هذا القول كذلك لأبي حنيفة الدينَوَري (الزركلي، 1396هـ، ج1، ص.123)[1] حيث زعم أن المتَّكا بالضم الأترج، والذي بفتح الميم السوسن، وقاله بنحوه كذلك أبو علي القالي، وكذا ابن فارس في (المجمل) (1986م، ص.822) وغيرهم.

ثم أوضح العيني مصدر البخاري في هذا الأمر، وهو أنه قاله تبعاً لأبي عبيدة (أبو عبيدة، 1381هـ، ج1، ص.309)، فإن أبا عبيدة أبطل القول بأنه الأترج، ووصفه بأنه أبطل باطل في الأرض.

وأبو عبيدة له اهتمام خاص بمثل ذلك، فهو يهتم بالأصل اللغوي للمفردة، فهي سمة غالبة في الأقوال المجموعة له وهو الأصل اللغوي للمفردات القرآنية (الدوسري، د.ت).

ثم أوضح العيني أنَّ البخاري لم يتوثق (العيني، د.ت، ج18، ص300) في ذلك كما ينبغي، وقلَّد فيه أبا عبيدة، والتقليد هو الآفة، ثم استدل عليه بما روى عبد بن حميد عن عوف الأعرابي أنَّ ابن عباس كان يقرؤها: مُتْكاء، مخففة، ويقول:"هو الأترج" (العيني، د.ت، ج18، ص.300؛ الطبري، 2000م، ج16، ص.72).

وقد ارتضى هذا التعقب أيضاً القسطلاني في كتابه إرشاد الساري (1323هـ، ج7، ص.174).

3-مناقشة العيني

تعقُّبُ العيني هذا ليس هو أول من أطلقه، وإنما هو للحافظ سراج الدين ابن الملقن في كتابه التوضيح لشرح الجامع الصحيح (2008م، ج22، ص.474) ، فهو أول من تعقب البخاري في ذلك، فنقل العيني كلامه كله، وزاد عليه.

والمتَّكأ في قوله تعالى:{وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَأً} [يوسف:31] هو اسم مفعول من الاتكاء، والمتكأ ما اتكأت عليه من الوسائد، أو ما يتكأ عليه لطعام أو شراب أو حديث.

وقيل في معنى قوله تعالى: :{وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَأً} أي طعاماً، وقيل للطعام متكأ، لأنَّ القوم إذا قعدوا على الطعام اتكؤوا، وقد نهيت هذه الأمة عن ذلك كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: (لا آكل متكئا) البخاري، 1422هـ، ح5398).

وقيل في المتكئ:كل من استوى قاعداً على وطاء، وهو متمكن (ابن منظور، د.ت، ج1، ص.200).

فالمتكأ على معاني منها: ما يتكأ عليه من الوسائد، أو هو الطعام المعد. وقيل: هو الأترج، لكن الإمام البخاري أبطل ذلك (الكرماني، 1981م، ج17، ص.159) وأرجعه للأول فقط.

وقد استفاد البخاري هذا الرأي من كلام أبي عبيدة في كتابه "مجاز القرآن" (أبو عبيدة، 1381هـ، ج1، ص.309).

([1]) بفتح الواو والنون الأولى، وسكون النون الثانية. ولم أجد هذا النقل عنه.

وروى الطبري (2000م) قول أبي عبيدة هذا، وارتضاه، لكنه نقل عن أبي عبيد القاسم بن سلام أنه لم يرتضه، وأن الفقهاء أعلم بالتأويل من أبي عبيدة (ج16، ص.71).

ثم علَّق الطبري (2000م) على كلام أبي عبيد فقال:"والقول في أنَّ الفقهاء أعلم بالتأويل من أبي عبيدة كما قال أبو عبيد لا شك فيه، غير أنَّ أبا عبيدة لم يبعد من الصواب في هذا القول، بل القول كما قال؛ من أنَّ من قال للمتكأ "هو الأترج"، إنما بيَّن المعد في المجلس الذي فيه المتكأ، والذي من أجله أعطين السكاكين، لأنَّ السكاكين معلوم أنَّها لا تعد للمتكأ إلا لتخريقه، ولم يعطين السكاكين لذلك". ثم قال: "ومما يبين صحة ذلك القول الذي ذكرناه عن ابن عباس، من أن المتكأ هو "المجلس"، ثم روى الطبري بإسناده إلى مجاهد، عن ابن عباس رضي الله عنهما: {وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَأً وَآتَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ سِكِّينًا} [يوسف: 31] قال: أعطتهن أترجاً، وأعطت كل واحدة منهن سكينا"(ج13، ص.125)[1].

فبيَّن ابن عباس في رواية مجاهد هذه ما أُعْطيت النسوة، وأعرض عن ذكر بيان معنى المتكأ، إذ كان معلوماً معناه.

ثم ذكر الطبري (2000م) كلاماً يجمع الأقوال ويقرب المعاني بأنها أعدَّت للنسوة مجلسًا فيه متكأ وشراب وطعام وأترج . ثم فسَّر بعضهم "المتكأ" بأنه الطعام على وجه الخبر عن الذي أُعِدَّ من أجله المتكأ، وبعضهم الطعام على وجه الخبر عن الأترج. لأنَّ السكين تعد للأترج وما كان مثله مما يقطع به (ج16، ص.70).

كما يُعْتذر للبخاري في تفسيره المتكأ بأنه ما اتُّكِئَ عليه من الوسائد، وليس بمعنى الأترج بأنه لا يُعْرَف ذلك من كلام العرب في تفسير المتكأ، لا أنَّه أنكر اللفظة بحد ذاتها، وقد اعتذر له بذلك القاضي عياض كما في كتابه مشارق الأنوار (د.ت، ج1، ص.373).

4-اختيار الباحث

يظهر من مناقشة العيني في تعقبه على البخاري أن له وجهة نظر، كما أنَّ البخاري له كذلك وجهة نظر، فقد انتهى إلى ما علم، ولغة العرب واسعة، ولعله بعض ما ذهب من كلام العرب، فإنه قد ذهب من كلامهم كثير، انقرض بموت أهله كما قاله الكسائي (الطبري، 2000م، ج13، ص.125).

كما أنَّ هذا اللفظ "المتَّكأ" بالتشديد من الألفاظ المشتركة التي لها أكثر من معنى، فمن فسَّرها بأحدها فلا حرج عليه، ومن انتهى إلى ما علم من المعاني فلا حرج عليه.

ومما نقل في المتكأ ما قاله فُضَيْلٌ: "الأُتْرُجُّ بِالْحَبَشِيَّةِ مُتْكًا". وقال مجاهد: "مُتْكًا كل شيء قطع بالسكين" (البخاري، 1422هـ، ج6، ص.75). ولذا قال الزبيدي (د.ت): "سميت الأترجة مُتْكة لأنها تقطع" (ج27، ص.328).

وكذلك مما نقل من معاني (مُتْكا): بسكون التاء أنها بجانب أنها لفظة حبشية كذلك قيل لفظة قبطية، معناها: الأترج. وقد قرئت الآية في قوله تعالى: {وأعتدت لهن متكأ} بأكثر من وجه (الفراء، د.ت، ج2، ص.42؛ الطبري، 2000م، ج16، ص.74).

([1]) أخرجه الطبري في تفسيره من طريق سليمان بن عبد الجبار، قال: حدثنا محمد بن الصلت، قال: حدثنا أبو كدينة، عن حصين، عن مجاهد، عن ابن عباس به، وهذا إسناد حسن من أجل سليمان بن عبد الجبار، قال عنه ابن حجر: "صدوق" كما في التقريب (252/1)، وباقي رجاله ثقات.

وذكر القرطبي أنها من الألفاظ المعربة، وأن المتْك هو الأترج بلغة القبط، وكذلك فسَّره مجاهد" (البخاري، 1422هـ، ج9، ص.178)، وذكره السيوطي (1974م) على أنه الأترج بلغة الحبشة (ج1، ص.162). ويذكر ابن حسنون (1946م) أنها من موافقات العربية للقبطية (ج1، ص.3؛ الأصفهاني، 1992م، ج1، ص.74).

وأوضح الجوهري (1987م) بأن معنى رجل تَكْأَة يعني كثير الاتكاء. والتكأة أيضاً: الذي يتكأ عليه. ومنه المتكيء، والموضع متكأ" (ج2، ص.158)، وبكلٍّ منهما فُسِّر قوله تعالى: {وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَأً} [يوسف: 31] بالضمّ ثم السكون، وهي قراءة ابن عباس ... وأما الزهري وأبو جعفر وشيبة فقرءوا: "مُتَّكا" بالتشديد من غير همز، وقرأ الحسن "متكاء"، بزيادة الألف، على وزن مفتعال (القادوسي، 2010م، ص.254).

المطلب الرابع: معنى وتصريف {اسْتَيْأَسُوا} [يوسف: 80]

يعد الاهتمام بتصريف الكلمة من الأمور المعينة على فهمها وتقريب معناها، فدلالة الصيغ الصرفية من الدعائم المهمة التي توصل إلى معنى النص القرآني (قنبر، 2020م).

اجتهد الإمام البخاري في ضبط وتصريف وبيان معنى كلمة "استيأسوا" التي وردت في سورة يوسف

1- نص البخاري

قال البخاري (1422هـ): "{استيأسوا} [يوسف: 80] استفعلوا، من يئست منه من يوسف، {لا تيأسوا من روح الله} [يوسف: 87] معناه الرجاء" (ج4، ص.151).

2-تعقب العيني

اعترض العيني (د.ت) على قول البخاري في وزن كلمة: "استيأسوا" افتعلوا، من يئست (ج15، ص.285)، وعَرَض في آخر تعقبه بقصور البخاري في فنّ التصريف! فقال: "وليس كذلك، بل وزنه: استفعلوا، والسين والتاء فيه زائدتان للمبالغة..ثم قال العيني مُعرِّضاً باعتذار ابن حجر العسقلاني للبخاري في هذا الوزن: "وفي بعض النسخ (يعني فتح الباري): افتعلوا، وغرضه بيان المعنى، وأنَّ الطلب ليس مقصوداً فيه، ولا بيان الوزن والاشتقاق. قلت: قال بعضهم في كثير من الروايات: افتعلوا، وقوله (يعني ابن حجر): إنَّ الطلب ليس مقصوداً منه، كلامٌ واه، لأنَّ من قال إنَّ السين فيه للطلب، قال: ليس إلا للمبالغة كما ذكرناه،..قوله (يعني ابن حجر): ولا بيان الوزن، أيضاً كلام واه، لأنه إذا لم يكن مراده بيان الوزن لِمَ قال: استيأسوا افتعلوا؟ وهذا عين بيان الوزن، والظاهر أنَّ مثل هذا من قصور اليد في علم التصريف" (العيني، د.ت، ج15، ص.285).

3- مناقشة العيني

يمكن أن يجاب على ضبط البخاري لتصريف استيأسوا بافتعلوا بأمور، منها:

أ- ورد في بعض نسخ البخاري، وهي نسخة الأصيلي أنها ضبطت من البخاري بـ"استفعلوا"، وإنْ كانت ليست هي الأكثر، لكنها هي الأرجح والصواب، كما أشار إليه القسطلاني (1323هـ، ج5، ص.372) والحافظ ابن حجر (1379هـ، ج6، ص.419).

ب- وعلى فرض صحة هذا الضبط عن البخاري "استفعلوا على وزن افتعلوا" فغرضه بيان المعنى، وليس بيان الوزن والاشتقاق، وأن سين الطلب ليست مقصودة فيه، وقد اعتذر له بذلك الكرماني (1981م، ج14، ص.41).

وكذلك اعتذر له ابن حجر بذلك؛ حيث أوضح أنَّ الوزن ليس هو المقصود، وإنما المقصود بيان المعنى، وأنَّ السين والتاء زائدتان (ابن حجر، 1379هـ، ج8، ص.367).

وإذا تم الاعتذار للبخاري في هذا الوزن فلا عذر للعيني في تعريضه بأن البخاري عنده قصور في علم التصريف، فكيف بمثال واحد تم الحكم عليه بالقصور في علم التصريف؟! وكتاب البخاري مليء بالأوزان الصحيحة التي أطلقها على الكلمات.[1]

4-اختيار الباحث

يتبين مما سبق أنَّ هناك اختلافًا بين نسخ صحيح البخاري: ففي بعض النسخ: "استفعلوا"، وفي أكثرها: "افتعلوا"، ولكل نسخة توجيهٌ صحيح لا يقدح في معرفة الإمام البخاري بالمعاني وعلم التصريف؛ فعلى الرواية الأولى: "استفعلوا" – وهي الصواب – يكون مراد الإمام البخاري بيان وزن الكلمة واشتقاقها من جهة التصريف، وعلى الرواية الثانية: "افتعلوا" يكون مراد البخاري بيان معنى الكلمة فقط، لا وزنها واشتقاقها، وكلا المرادين صحيحٌ لا إشكال فيه، وهذا يُظْهر تمكن البخاري في علم اللغة والتصريف.

المطلب الخامس: الفرق بين الإيجاب والوجوب

من المسائل التي تعقب فيها العيني البخاري مسألة الإيجاب والوجوب، وإليك بيان ذلك:

1-نص البخاري

قال البخاري (1422هـ): "باب إيجاب التكبير وافتتاح الصلاة" (ج1، ص.147).

2- تعقب العيني

تعقب العيني (د.ت) البخاري في اختيار كلمة إيجاب، وإنما الصحيح وجوب، حيث قال:"ثم اعلم أنه كان ينبغي أن يقول: (باب وجوب التكبير)، لأن الإيجاب هو الخطاب الذي يعتبر فيه جانب الفاعل، والوجوب هو الذي يعتبر فيه جانب المفعول، وهو فعل المكلف، وإطلاق الإيجاب على الوجوب تسامح" (ج5، ص.268).

3- مناقشة العيني

ذكر علماء أصول الفقه أنَّ هناك فرقاً في الاستعمال الأصولي والفقهي بين الإيجاب، والوجوب، والواجب.

فالإيجاب هو خطاب الشارع نفسه، والوجوب هو الأثر المترتب على ذلك الخطاب، والواجب وهو الوصف لفعل المكلف الذي طلبه الشارع، مثل التحريم والحرمة والحرام (الزحيلي، 2006م، ج1، ص.293).

ومثال ذلك: الإيجاب في حكم الصلاة هو قوله تعالى:{وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ}[البقرة: 43].

أما الوجوب: فهو الأثر المترتب على ذلك الخطاب، بمعنى أنه دلالة الخطاب ومفهومه؛ وهو الوصف لفعل المكلف ؛ حيث هو أثر الخطابِ؛ وهو وجوب الصلاة؛ لذا يقال: وجبت الصلاة وجوباً، ولا يقال: وجبت الصلاة إيجاباً؛ لأنَّ الإيجاب بالنظر إلى المصدر الحاكم، وهو (الشارع)، والوجوب بالنظر إلى متعلَّق الحكم الشرعي، وهو فعل المكلف.

أما الواجب: فهو الفعل الذي طلبه الشارع من المكلف؛ بمعنى وصفٌ للصلاة المعينة التي يقوم بها المكلف؛ لهذا يقال: أصبحت الصلاة بعد الإيجاب واجبة على المكلف.

([1]) وانظر على سبيل المثال في صحيح البخاري: وزن "مؤلم" (43/6)، ووزن "يئوس" (72/6)، ووزن "ازدجر" (142/6)، ووزن "ادكر" (32/9)، إلى غير ذلك من الأوزان الصحيحة في كتابه.

لهذا الإيجاب حكم أصولي يراد به الخطاب، والوجوب حكم فقهي يراد به فعل المكلف، والواجب وصف جزئي يتمثل بالفعل الذي يقوم به المكلف (الزركشي، 2000م، ج1، ص.176؛ الزحيلي، 2006م، ج1، ص.45).

4-اختيار الباحث

تعبير البخاري في تبويبه بالإيجاب وليس الوجوب هو من باب التوسع في اللفظ، لا سيما أنَّ الإمام البخاري متقدمٌ جداً على مثل هذه الفروق الدقيقة التي لم يتبلور فيها علم أصول الفقه في ذلك الزمن كما هو عندنا الآن،

لذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية (1416هـ): "الحكم هو خطاب الشارع وهو الإيجاب والتحريم منه؛ وقد يقال: هو مقتضى الخطاب وموجبه، وهو الوجوب والحرمة مثلاً، وقد يقال: المتعلق الذي بين الخطاب والفعل. والصحيح أن اسم الحكم الشرعي ينطبق على هذه الثلاثة" (ج19، ص.311).

فيفهم من كلام شيخ الإسلام أنَّ التفريق بين هذه الاصطلاحات الثلاثة مبني على التوسع والتجوز في استعمال كل اصطلاح مكان الأخر؛ فلا حرج فيه، وإنما يُفَصَّل الكلام فيه من باب الأكمل في استعمال الاصطلاح.

ومثل ذلك مسألة التعبير بالكراهة عند السلف، والتي يريد منها العلماء في تلك الحقبة التحريم، لا ما اصطلح عليه علماء أصول الفقه بعد ذلك (ابن النجار، 1418هـ، ج1، ص.409).

فالاستدراك على البخاري بمثل ذلك فيه تكلف، كما قال الإمام ابن حجر (1379هـ): " قيل أطلق الإيجاب؛ والمراد الوجوب تجوزاً، لأنَّ الإيجاب خطاب الشارع، والوجوب ما يتعلق بالمكلف" (ج2، ص.216).

المطلب السادس: دفع التوهم بين (نص) و(مناص)

من المسائل التي تعقب العيني البخاري فيها هو اعتراضه على دفع توهمٍ رآه البخاري بين (نص) الوارد في حديث الباب حديث أسامة: قال: "كان يسير العنق، فإذا وجد فجوة نص" (البخاري، 1422هـ، ح1666) وبين كلمة (مناص) الواردة في آية سورة ص:{وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ } [ص: 3].

1-نص البخاري

روى البخاري بإسناده إلى هشام بن عروة عن أبيه أنه قال: "سئل أسامة-وأنا جالس- كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسير في حجة الوداع حين دفع؟ قال: «كان يسير العنق، فإذا وجد فجوة نص» قال هشام: والنص: فوق العنق، قال أبو عبد الله -يعني البخاري- (1422هـ):"فجوة: متسع، والجميع فجوات وفجاء، وكذلك ركوة وركاء، {مناص} [ص: 3] ليس حين فرار" (ج2، ص.163).

2- تعقب العيني

تعقب العيني البخاري في هذا الموضع فقال:" قوله: (مناص ليس حين فرار) لم يثبت في كثير من النسخ، وأما وجه المذكور من ذلك أنه إنما ذكره لدفع وهْمِ من يتوهم أنَّ المناص والنص من باب واحد، وأنَّ أحدهما مشتق من الآخر، وليس كذلك، فإنَّ النَّصَّ مضعف، وحروفه صحاح، والمناص من باب المعتل العين الواوي لأنه من النوص. قال الفراء: النوص التأخر، ويقال: ناص عن قرنه ينوص نوصاً ومناصاً أي: فرَّ وزاغ (الجوهري، 1987م، ج12، ص.172). وقال الجوهري (1987م): "قال الله تعالى: {ولات حين مناص}. أي: ليس وقت تأخر وفرار" (ج12، ص.172). والذي يظهر أنَّ أبا عبد الله هو الذي وهم فيه، فظن أنَّ مادة:

نص ومناص واحدة، فلذلك ذكره، والأولى أنْ يعتمد على النسخة التي لم يُذْكر هذا فيها، ويبعد الشخص من نسبة الوهم إليه أو إلى غيره" (العيني، د.ت، ج10، ص.7).

3-مناقشة التعقب

يظهر من خلال تعقب العيني للبخاري في هذا الموضع هو الرد على ابن حجر العسقلاني، حيث أفاد ابن حجر العسقلاني في كتابه فتح الباري أنَّ قصد البخاري في إيراد معنى (مناص) في آية سورة ص في هذا الموضع هو لدفع توهُّمٍ قد يرد في أنَّ كلمة (نص) الواردة في حديث الباب؛ وكلمة (مناص) الواردة في القرآن أنهما من اشتقاقٍ واحد، وهذا ليس بصحيح، فأراد البخاري دفع هذا التوهم (ابن حجر، 1379هـ، ج3، ص.519).

فجاء العيني، ونقل كلام ابن حجر دون أن ينسبه لابن حجر كعادته، ثم تعقَّبه بوصف البخاري بالوهم في عدم التفريق في الاشتقاق بين (نص) و(مناص).

4-اختيار الباحث

توجيه العيني للفرق بينهما صحيح، وهو مراد البخاري وكذا ابن حجر،[1] لكن تعقب العيني للبخاري بوصفه بالوهم، وأنَّه خلَّط بين كلمتين اشتقاقهما مختلف في غير محله، لسببين:

أ- أنَّ هذا ادعاءٌ من العيني، يحتاج إلى دليل واضحٍ بيّن، وهو ما ليس موجوداً هنا، ويُنزَّه البخاري عن هذا الوهم، لذا لم يتعقب ابن حجر البخاري في ذلك، وإنما تعقبه العيني بسبب ظنٍّ اعتقده، والظنَّ لا يغني من الحق شيئاً.

ب- قصد البخاري من ايراد بيان (مناص) عند لفظ (نص) الوارد في الحديث هو دفع التوهم من الالتباس بين هتين الكلمتين، وإيراده له هو من باب الاجتهاد، وكون العيني يرى عدم الحاجة لإيراد دفع هذا التوهم من البخاري، بسبب الفرق الكبير بين اللفظين هو اجتهاد ووجهة نظر، ولا إنكار في مسائل الاجتهاد، لأنَّ أمر إيراده من دفع التوهم وعدمه أمر نسبي لا يلزم منه خلط البخاري بين الاشتقاقين ولا وهمه فيه.

المبحث الثاني: كشف الشبهة التي أثيرت حول البخاري في تعقب العيني عليه

المطلب الأول: بيان من أطلق هذه الشبه

منذ أن صنف البخاري صحيحه وعلماء الأمة ينهلون من معينه، ويرفعون من قدره حتى قال ابن تيمية (د.ت): "وليس تحت أديم السماء بعد القرآن كتاب أصح من البخاري" (ج2، ص.350).

ولم يكن صحيح البخاري يوماً من الأيام مثاراً للجدل، أو مكان للحط والذم إلا ما كان من أهل البدع والضلال، فأما العلماء – وبخاصة المحدثين منهم–فهو محط اهتمام وإعجاب، ومن وجد منهم انتقده أو أبدى اعتراضه في دائرة النقد التي لم يسلم منها كتاب، تحت شعار: "من ألف استهدف"، ولا حرج في ذلك، فما زال العلماء يستدركون على بعضهم، ويتعقبون على كتبهم.

([1]) وانظر لصحة تصريف اللفظين: بخصوص كلمة (نص) هي من "نصص" (ابن دريد، 1987م، ج1، ص145؛ ابن فارس، 2002م، ج5، ص.285؛ الجوهري، 1987م، ج3، ص.1058). وأما (مناص) فمن "ناص ينوص نوصاً ومناصاً" (الجوهري، 1987م، ج2، ص.238؛ الفيروزابادي، 1426ه، ص.205؛ ابن سيده، 2000م، ج8، ص.380).

وكان النقد على البخاري في –الغالب– أحرفًا يسيرة كنقد الحافظ الدارقطني في كتابيه "الإلزامات" و"التتبع"، حيث كانت في الصناعة الإسنادية، ولم يقل الدارقطني عن حديث واحد بأنه مكذوب أو هو مخالف للقرآن أو العقل، أو أن فيها مخالفة لقواعد العربية.

ومع ذلك لم يسلَّم للدارقطني نقده ذلك، حيث رد عليه العلماء بإنصاف وعدل كالحافظ ابن حجر والذهبي وغيرهم ممن جاء بعدهم حتى جاء هذا القرن العصر، فخرجت دراسات حديثة في نقد صحيح البخاري، وبدأت في الظهور في زمن الضعف والهوان، وبخاصة بعد سقوط الخلافة العثمانية، وتسلط الغرب على المسلمين.

فقد سعي المستشرقون في تأليف المؤلفات التي تطعن على ثوابت الأمة، وتشكك في مصادرها الرئيسة، بل وجندوا من يقوم معهم في هذه الوظيفة ممن تأثر بهم، وطمست بصيرته الإسلامية أمثال أبي رية ومن على شاكلته.

وقد قام العلماء بالرد على هؤلاء، وكشف كذبهم وأباطيلهم، التي كانت أقرب للخزعبلات والترهات منها حججاً وبراهين، أمام هذه المؤلفات الشامخة التي حار العلماء المتخصصون في قوة تصنيفها، ومتانة بنائها.

ثم ظهرت بعد ذلك كتبٌ أخرى من وضع أناس عُرفوا بعداوتهم لأهل السنة والجماعة، فألفوا مؤلفات في الطعن في مصادر الأمة كصحيح البخاري ومسلم، هي عبارة عن انتقادات متهافتة، أشد تهافتاً من كتب المستشرقين وأبي رية، ومن ذلك كتاب: "أضواء على الصحيحين" لمحمد صادق النجمي، وكتاب "القول الصراح في البخاري وصحيحه الجامع" لفتح الله بن محمد جواد الأصبهاني، وكتاب "الماء الجاري في غسل البخاري" لعلي الكوراني العاملي.

وممن جاء كذلك معهم، وهم في الحقيقة أشد خطراً من غيرهم، بل جمعوا شبهة من قبلهم، وأجادوا حبكها وتنميقها، وزادوها ضلالاً وظلمة كتب بعض العلمانيين ومن تسموا بالقرآنيين، ككتاب: "الأضواء القرآنية في اكتساح الأحاديث الإسرائيلية وتطهير البخاري منها" للكاتب :السيد صالح أبو بكر، وكتاب: "جناية البخاري (إنقاذ الدين من إمام المحدثين)" لزكريا أوزون، وكتاب: "صحيح البخاري، نهاية أسطورة" لرشيد أيلال.

وكل هذه المؤلفات المتأخرة دائرة بين مستشرق معادٍ للإسلام والمسلمين، وبين مبتدع أو علماني حاقد على أهل الإسلام عموماً؛ وعلى البخاري خصوصاً.

حجج تهافت كالزجاج تخالها حقاً وكلٌّ كاسر مكسور (الأصفهاني، 1992م، ص.35)

وقد أطلق بعضهم شبهة ضعف البخاري في العربية، بدليل انتقاد الأئمة الكبار له كالعيني، حيث انتقد بعض تفسيراته للغريب في كتابه عمدة القاري، وكذلك انتقد بعض تصريفات البخاري لكلمات في كتابه.

المطلب الثاني: الرد عليه وكشف شبهته

أورد علي الكوراني في كتابه الماء الجاري" ترجمة بعنوان: "ضعفه في العربية، وخطؤه في تفسير ألفاظها"، ثم أورد بعض الأمثلة على ذلك كتفسير {دُعَاؤُكُمْ} [الفرقان: 77] في الآية، و {أَكْمَلْتُ } [المائدة: 3] في الآية، وكذلك تفسير {وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ} [الذاريات: 47] في الآية.

قال الكوراني (2018م): "من أمثلة ذلك تفسيره للدعاء بالإيمان، قال في تعالى: {قُلْ مَا يَعْبَأُ بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ} [الفرقان: 77]، ومعنى الدعاء في اللغة: الإيمان، ولا تجد لغوياً في العالم فسر الدعاء بالإيمان، من بخارى إلى السودان" (ص.42).

والرد على هذه الشبهة كالآتي:

المسألة الأولى: تفسير (دعاؤكم: إيمانكم)

1-نص البخاري:

قال البخاري (1422هـ): "باب دعاؤكم إيمانكم لقوله عز وجل{قُلْ مَا يَعْبَأُ بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ} [الفرقان: 77]، ومعنى الدعاء في اللغة الإيمان" (ج1، ص.11).

2-تَعَقُّبُ العيني

استغل الكوراني هذا التفسير في نقد البخاري والحط عليه، وقد تعقب قبله العيني (د.ت) على البخاري في هذا البيان فقال: "قال البخاري: "ومعنى الدعاء في اللغة الإيمان" ينبغي أن يثبت فيه، فإني لم أره عند أحد من أهل اللغة" (ج1، ص.117).

3-مناقشة التعقب

اجتهد البخاري في بيان معنى الدعاء الوارد في الآية بأنه الإيمان، مستدلاً على ذلك بقول ابن عباس رضي الله عنهما، وتوجيه ذلك بما يأتي:

أ-ابن عباس من أفصح العرب، فقبول بيانه لغةً صحيحٌ، وله وجهه، لأنه من العرب.

ب- سمى ابن عباس الدعاء إيمانًا، لأن الدعاءُ عملٌ يؤديه العبد لله؛ فاحتُجَّ به على أنَّ الإيمان عملٌ (الشنقيطي، 1995م، ج1، ص.411).

ج- المراد بتفسير ابن عباس التنبيهُ على ما يُعبأ به عند الله، وهو الإيمان، فإنَّ رفعَ الأيدي فقط ليس أمراً يُعتدُّ به، وإنما هو الإيمان الذي يرحمنا الله لأجله (الكشميري، 2005م، ج1، ص.150).

د- أصل الدعاء في اللغة (ابن رجب، 1422هـ، ج1، ص.18): الطلب، فهو استدعاء لما يطلبه الداعي ويرجو حصوله، فتارة يكون الدعاء بسؤال الله عز وجل والابتهال إليه، وتارة يكون بالإتيان بالأسباب التي تقتضي حصول المطالب وهو الاشتغال بطاعة الله وذكره وما يجب من عبده أن يفعله، وهذا هو حقيقة الإيمان، فما طلب العبد من الله بأعظم من اشتغاله بطاعته وعبادته وذكره، وهو حقيقة الإيمان.

4-اختيار الباحث

بعد توجيه تفسير البخاري للدعاء الوارد في الآية بأن معناه الإيمان له وجهة نظر قوية، لاعتماده على تفسير صحيح، كما أنَّ لغة العرب واسعة.

المسألة الثانية: تفسير (أكملت) بكملوا

1-نص البخاري

باب زيادة الإيمان ونقصانه، وقول الله تعالى: {وَزِدْنَاهُمْ هُدًى} [الكهف: 13] {وَيَزْدَادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا } [المدثر: 31] وقال: {الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ} [المائدة: 3] فإذا ترك شيئا من الكمال فهو ناقص" (البخاري، 1422هـ، ج1، ص.17).

2-تعقب الكوراني

قال الكوراني (2018م):" ومن جهله تفسيره (أَكْمَلْتُ) بكملوا ، ...ومن تحريفه أنه حذف كلمة اليوم في أول الآية ، لأنه لو أبقاها لا نفضح تفسيره : اليوم كملوا دينكم" (ص.42).

وقال أيضاً: "أثبت البخاري أنه محرف، ومفسر فاشل، لأنه بروايته عند نزول (أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ)، أقر بأنَّ "أكمل" هنا فعل رباني في تشريع الدين، ثم فسرها بكملوا إيمانكم ...فانظر إلى حشو البخاري هذا، الذي لا علاقة له بالباب ولا بالكتاب. ثم وضع عنواناً فسر فيه آيات منها آية إكمال الدين، فقال: "باب زيادة الإيمان ونقصانه ..فلاحظ تحريفه وتخبطه، فقد فسر: أكملت لكم دينكم ، بأكملوا دينكم ، وجعل من ترك شيئاً من الكمال ناقصاً..، لأن إكمال الدين فعل إلهي في الشريعة والأمة، وليس أمرًا بتكميل الدين وزيادة الهدى .ثم لاحظ تحريفه حيث حذف كلمة اليوم في أول الآية ، ثم فسر (أكملت) بأكملوا، ولا معنى لقوله: اليوم أكملوا دينكم" (الكوراني، 2018م، ص.137).

3-مناقشة التعقب

بوب البخاري بباب زيادة الإيمان ونقصانه، ثم استدل بالآيتين الأوليين، والشاهد فيهما إثبات الزيادة تصريحاً لا استلزاما، لأن الزيادة مصرح بها، أما الآية الثالثة فالصريح فيها الكمال الذي يقابله النقصان، وهذا بمفهوم الالتزام لا التصريح.

ولما كان الباب معنوناً له بزيادة الإيمان ونقصانه احتج البخاري على الزيادة بطريق التصريح في الآيتين الأوليين، وعلى النقصان بطريق الالتزام في الآية الثالثة.

فأي خطأ في ذلك، وهو من صريح العربية وفصيح أسلوبها.

ولم يفسر البخاري (أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ) بأكملوا دينكم، وإنما يفهم منه أنهم يجتهدون في إكمال دينهم، والتزام أوامر ربهم، ومن نقص شيئاً من ذلك فقد نقص دينه وهو إيمانه، حيث أن الإيمان يزيد وينقص والذي يفيده مجموع الثلاث آيات بطريق التصريح وطريق الالتزام فينبغي أن يحرص على زيادته. وليس معناه أن الزيادة والنقصان للدين بيد الإنسان، وإنما هو من يحدد الزيادة والنقصان بالنسبة لنفسه حسب عمله.

وكون إكمال الدين فعل إلهي في الشريعة فنعم، وهو مطلوب تحقيقه، والانسان هو من يحدد طريقه، فإيجاد الإيمان الكامل لنفسه بفعل الطاعات وترك الذنوب والسيئات، أو بنقصانه بعدم الالتزام بأمور الدين.

فأي فهم عند الكوراني، حيث كان البخاري في واد وهو في واد آخر.

ومن يك ذا فم مُرٍّ مريضٍ يجد مُرًّا بهِ الماءَ الزُّلالا (الواحدي، 1419هـ، ص.113)

المسألة الثالثة: تفسير (لموسعون)

1-نص البخاري

قال البخاري (1422هـ): "{ لَمُوسِعُونَ } [الذاريات: 47]: " أي لذو سعة" (ج6، ص.139).

2-تعقب الكوراني

أورد الكوراني تعقباً على البخاري تحت عنوان: "ضعفه في اللغة العربية، وخطؤه في تفسير ألفاظها"، حيث أورد تفسير البخاري لقوله تعالى {وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ} بمعنى (لذو سعة) بأن المعنى الصحيح "موسعوها"، وأن لذو سعة خطأ.

3-مناقشة التعقب

والبخاري في هذا التفسير تبعٌ لإمام القراء الفراء، فقد فسرها بقوله :(وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ) أي لذو سعة لخلقنا" (الفراء، د.ت، ج3، ص.89).

وكلمة (لَمُوسِعُونَ) من وسع، وهي كما قال ابن فارس (2002م): "الواو والسين والعين: كلمة تدل على خلاف الضيق والعسر. يقال وسع الشيء واتسع. والوسع: الغنى... والوسع: الجدة والطاقة" (ج6، ص.109).

لذا ذهب المفسرون في تفسير قوله تعالى :(لَمُوسِعُونَ) إلى تفسيرين:

الأول: بمعنى ذو سعة، ومعنى (ذو) أي صاحب، و(سعة) من الوسع وهو الطاقة والقوة، كقولك: ما في وسعي، أي ما في طاقتي وقوّتي (القسطلاني، 1323هـ، ج7، ص.356).

الثاني: من السعة ضد الضيق (ابن فارس، 2002م، ج6، ص.109)، وهي السعة في البناء، أو السعة فيما بين السماوات، أو فما بين السماء والأرض، أو السعة في الرزق.

وإذا نظرنا إلى تفسير البخاري للآية بقوله (لذو سعة) فهو في الحقيقة لم يرجح بين الأقوال، وإنما كأنه أوردها كلها، حيث أفاد بأن معنى لموسعون، أي صاحب سعة، لكن هل هي السعة في القوة الطاقة، أو السعة ضد الضيق؟

وتعقب الكوراني بقوله لموسعون بمعنى "موسعوها" لا جديد فيه، لأن ذو بمعنى صاحب وهي بمعنى موسع، فهي تؤدي المعنى نفسه، وهذا دليل على جهل الكوراني بالعربية، أو حقده الدفين الذي أعماه عن كل واضح مبين.

خاتمة:

تبين للباحث عدة نتائج هي كالتالي:

1- مبالغة العيني في تعقبه على البخاري في تفسيره لبعض المفردات، أو بيانه لمعاني بعض الكلمات.

2- صحة تفسير البخاري لكثير من المفردات، بسبب ورود بعضها في كلام العرب، أو لاعتماده في تفسير بعضها على الصحابة.

3- سعة اطلاع البخاري على كتب العربية، وكلام أئمتها، حيث وافق البخاري كثيراً من كلامهم في تفسير الغريب وبيان معاني الكلمات، لا سيما أبي عبيدة معمر بن المثنى وأبي عبيد القاسم بن سلام.

4- مجانبة العيني الصواب في بعض تعقباته على البخاري كما في تعقبه على البخاري عندما نبَّه البخاري بجملته الاعتراضية: "إن رفعت السلام" من قراءتها بالنصب، وإن كانت لم ترد أبداً في قراءة بذلك، لأنه من باب التأكيد أو الاحتراز، وكذلك بيان معنى المختال والختال أو الخال.

5- صحة تعقب العيني على البخاري في بعض المفردات كما ظهر ذلك من مناقشة العيني في تعقبه على البخاري (المتَّكأ).

6- الوقوف من واقع الجامع الصحيح للبخاري على إمامته في العربية، وعلو كعبه فيها، ودحض كل شبهة تشكك في عربيته.

7- عدم وجود مثال واحد في إخلال البخاري بالنقل للرواية، فقد كان عارفاً بما يؤدي من معنى.

المصادر والمراجع:

- إبراهيم عيال عواد، بحث: "**تعقبات الإمام النّباتي على من تقدمه من العلماء في كتابه: (الحافل)** جمعاً ودراسة"، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، مج16، عدد 3 لسنة 2020 .
- ابن الأثير، المبارك بن محمد، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، تحقيق: طاهر الزاوي، محمود الطناحي، بيروت: المكتبة العلمية، 1979م.
- ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد(606هـ)، **البديع في علم العربية**، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، طبع: جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1420 هـ.

- ابن الملقن، سراج الدين عمر بن علي، **التوضيح لشرح الجامع الصحيح**، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، دمشق: دار النوادر، (ط:1) 2008
- ابن النجار، محمد بن أحمد الفتوحي، **شرح الكوكب المنير**، تحقيق: محمد الزحيلي – نزيه حماد، الناشر: مكتبة العبيكان، الطبعة الثانية 1418هـ .
- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، تحقيق: د. ناصر عبدالكريم العقل، طبع: مكتبة الرشد – الرياض.
- ابن جرير، محمد بن جرير الطبري، **جامع البيان في تأويل القرآن**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، (ط:1) 2000م
- ابن دريد، محمد بن الحسن، **جمهرة اللغة**، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، بيروت: دار العلم للملايين، (ط:1) 1987م .
- ابن رجب، عبد الرحمن ابن شهاب الدين، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، تحقيق: طارق بن عوض الله، السعودية: دار ابن الجوزي، (ط:2)، 1422هـ
- ابن سيده، علي بن إسماعيل، **المحكم والمحيط الأعظم**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، بيروت: دار الكتب العلمية 2000
- ابن فارس، أحمد بن فارس، **مجمل اللغة**، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، بيروت: مؤسسة الرسالة، (ط:2) 1986 .
- ابن فارس، أحمد بن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام هارون، اتحاد الكتاب العرب، (ط:1) 2002م .
- ابن منظور، محمد بن مكرم، **لسان العرب**، بيروت: دار صادر.
- أبو عبيدة، معمر بن المثنى، **مجاز القرآن**، تحقيق: محمد فواد سزگين، القاهرة: مكتبة الخانجي 1381هـ.
- أبو هلال العسكري، الحسن بن عبد الله، **التَّلخِيص في معرفة أسمَاء الأشياء**، تحقيق: د.عزة حسن، دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، (ط:2)1996م
- الأزهري، محمد بن أحمد، **تهذيب اللغة**، تحقيق: محمد عوض ، بيروت: دار إحياء التراث العربي (ط:1) 2001 م.
- البِرْماوي، محمد بن عبد الدائم، **اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح**، تحقيق: لجنة مختصة من المحققين، سوريا: دار النوادر، (ط:1) 2012م.
- الجرجاني، علي بن محمد، **التعريفات**، تحقيق: إبراهيم الأبياري، بيروت: دار الكتاب العربي، (ط:1) 1985م.
- الجوهري، إسماعيل بن حماد، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق: أحمد عبد الغفور، بيروت: دار العلم للملايين(ط:4) 1987 .
- الحميري، نشوان بن سعيد، **شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم**، تحقيق: مجموعة من المحققين (ط:1) 1999، ، بيروت: دار الفكر المعاصر، سوريا: دار الفكر.
- خالد محمد مصطفى – سميرة صادق شعلان، **العامي الفصيح**، من إصدارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مجلة مجمع اللغة العربية – العدد (91)
- الدفتار، إسماعيل عبد الخالق، **رسالة: "كشف الغطاء عن استدراكات الصحابة النبلاء رضى الله عنهم بعضهم على بعض من خلال الكتب الستة (جمعا ودراسة)"**، رسالة ماجستير، في جامعة الأزهر، جمهورية مصر، 2003هـ
- الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد أبو القاسم، **المفردات في غريب القرآن**، تحقيق: صفوان عدنان داودي، دمشق: دار العلم الدار الشامية 1992م
- الزبيدي، محمد بن محمد الحسيني، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: مجموعة من المحققين، طبع دار الهداية
- الزحيلي، محمد مصطفى، **الوجيز في أصول الفقه الإسلامي**، دمشق: دار الخير للطباعة والنشر والتوزيع، (ط:2) 2006
- الزركشي، الحسين بن محمد، **البحر المحيط في أصول الفقه**، تحقيق: محمد تامر، طبع: دار الكتب العلمية، بيروت 2000م
- الزركلي،خير الدين بن محمود ، **الأعلام**، الناشر: دار العلم للملايين، (ط:15) 2002 م .
- سعد بن مبارك الدوسري، **بحث: "غريب القرآن لأبي عبيدة في غير مجاز القرآن: جمع ودراسة"**، المجلة العلمية لكلية أصول الدين والدعوة بالزقازيق، جامعة الأزهر، المجلد/العدد: ع33, ج4.
- سها أحمد قنبر، بحث **"منهج ابن عاشور في التعامل مع الدلالة الصرفية"**، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، مج16، عدد 2 لسنة 2020م
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974م.
- الشنقيطي، محمد الخضر بن سيد عبد الله، **كوثر المعاني الدَّرَارِي في كشف خبايا صحيح البخاري**، بيروت: مؤسسة الرسالة، (ط:1) 1995
- الشوكاني، محمد بن علي، **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير**، بيروت: دار ابن كثير ، (ط:1)1414 هـ.

- العيني، محمود بن أحمد، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بيروت: دار إحياء التراث العربي
- الفراء، يحي بن زياد، **معاني القرآن**، تحقيق: مجموعة من المحققين، مصر: دار المصرية للتأليف والترجمة.
- فضل حسن عباس، بحث"**أثر اللغة العربية في تذوق معاني القرآن الكريم وفهمه**"، لمجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، أبحاث المجلد 1 العدد 1.
- الفيومي، أحمد بن محمد ، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، بيروت: المكتبة العلمية .
- القادوسي، عبد الرازق بن حمودة، رسالة :"**أثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية تاج العروس**"، رسالة دكتوراه – قسم اللغة العربية – كلية الآداب – جامعة حلوان، عام النشر: 2010م
- القسطلاني، أحمد بن محمد بن أبي بكر (923هـ-1517م)، **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري**، مصر: المطبعة الكبرى الأميرية، (ط:7) 1323هـ
- الكرماني، شمس الدين محمد بن يوسف، **الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري**، بيروت: دار إحياء التراث العربي، (ط:2) 1981م
- الكشميري، محمد أنور شاه بن معظم شاه، **فيض الباري على صحيح البخاري**، تحقيق: محمد بدر عالم الميرتهي، بيروت: دار الكتب العلمية، (ط:1) 2005
- الكوراني، علي العاملي، "**الماء الجاري في غسل البخاري**"، الطبعة الأولى 2018م، كتاب في الشبكة على موقع /https://www.alameli.net
- محمد رواس قلعجي–حامد صادق قنيبي، **معجم لغة الفقهاء**، بيروت: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، (ط:2) 1408هـ.
- المقرئ، إسماعيل بن عمرو، **اللغات في القرآن**، تحقيق: صلاح الدين المنجد، القاهرة: مطبعة الرسالة، 1946م
- الواحدي، علي بن أحمد، **شرح ديوان المتنبي**، تحقيق: ياسين الأيوبي، وقصي الحسين، الكويت: دار الرائد العربي (ط:1) 1419هـ .
- اليحصبي، القاضي عياض بن موسى، **مشارق الأنوار على صحاح الآثار**، طبع: المكتبة العتيقة ودار التراث .
- يحي زكريا علي معابد، **بحث "السمات المنهجية للنكت الحديثية وأهميتها العلمية"**، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية مج 30، ع 2

Sources

Abū Hilāl al-‘Askarī, al-Ḥasan ibn ‘Abd Allāh, Al-Talkhees fi Ma’rifa fi Ma’rifa Al-Namm Al-Things, edited by: Dr. Azzah Ḥasan, Damascus: Dar Talas for Studies, Translation and Publishing, (2nd ed.) 1996 AD.

Abū ‘Ubaydah, Mu‘ammar ibn al-Muthanná, mujāz al-Qur’ān, edited by: Muḥammad Fu’ād szgyn, Cairo: Al-Khanji Library.

al-‘Aynī, Maḥmūd ibn Aḥmad, ‘Umdat al-Qārī sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī, Beirut: Dar Revival of Arab Heritage

al-Azharī, Muḥammad ibn Aḥmad, Tahdhīb al-lughah, taḥqīq : Muḥammad ‘Awaḍ Mur‘ib, Beirut: Arab Heritage Revival House (1st edition) 2001.

Albirmāwy, Muḥammad ibn ‘Abd al-Dā’im, al-lāmi‘ alṣbyḥ bi-sharḥ al-Jāmi‘ al-ṣaḥīḥ, edited by: a specialized committee of investigators, Syria: Dar Al-Nawader, (1st edition).

al-Daftār, Ismā‘īl ‘Abd al-Khāliq, thesis: “Revealing the Cover of the Companions of the Noble Companions, may God be pleased with them, regarding each other through the Six Books (Collected and Study),” Master’s thesis, at Al-Azhar University, Republic of Egypt, 2003 AH.

al-Farrā’, Yaḥyá ibn Ziyād, Meanings of the Qur’an, edited by: a group of investigators, Egypt: Dar Al-Masria for Authoring and Translation.

al-Fayyūmī, Aḥmad ibn Muḥammad, al-Miṣbāḥ al-munīr fī Gharīb al-sharḥ al-kabīr, Bayrūt: Scientific Library.

al-Ḥimyarī, Nashwān ibn Sa‘īd, Shams al-‘Ulūm wa-dawā’ kalām al-‘Arab min alklwm, edited by: A Group of Investigators (1st Edition) 1999, Bayrūt : Dār al-Fikr al-mu‘āṣir, Sūriyā : Dār al-Fikr.

al-Jawharī, Ismā‘īl ibn Ḥammād, al-ṣiḥāḥ Tāj al-lughah wa-ṣiḥāḥ al-‘Arabīyah, edited by: Aḥmad ‘Abd al-Ghafūr, Beirut: Dar Al-Ilm Lil-Millain (4th edition), 1987.

al-Jurjānī, ‘Alī ibn Muḥammad, alt‘ryfāt, edited by: Ibrāhīm al-Abyārī, Bayrūt : Dār al-Kitāb al-‘Arabī, (1st edition) 1985.

al-Kashmīrī, Muḥammad Anwar Shāh ibn Mu‘aẓẓam Shāh, Fayḍ al-Bārī ‘alá Ṣaḥīḥ al-Bukhārī, edited by: Muḥammad Badr ‘Ālam almyrthy, Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, (1st edition) 2005.

al-Kirmānī, Shams al-Dīn Muḥammad ibn Yūsuf, al-Kawākib al-Darārī fī sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī, Beirut: Dar Ihya al-Tarath al-Arabi, (2nd edition) 1981 AD.

al-Kūrānī, ‘Alī al-‘Āmilī “Running Water in Bathing Al-Bukhari”, first edition 2018 AD, a book on the network on the website https://www.alameli.net/

Al-Muqri, Ismail bin A al-Muqri’, Ismā‘īl ibn ‘Amr mr, Languages in the Qur’an, edited by: Ṣalāḥ al-Dīn al-Munajjid,

Cairo: Al-Resala Press, 1946 AD.
Alqādwsy, ‘Abd al-Rāziq ibn Ḥammūdah, thesis: “The impact of Qur’anic readings on the lexical industry, Taj Al-Arous”, PhD thesis - Department of Arabic Language - Faculty of Arts - Helwan University, year of publication: 2010 AD.
al-Qasṭallānī, Aḥmad ibn Muḥammad ibn Abī Bakr, Irshād al-sārī li-sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī,, Egypt: Al-Kubra Al-Amiriyya Press, (7th edition) 1323 AH.
al-Rāghib al-Aṣfahānī, al-Ḥusayn ibn Muḥammad, Al-Mufradat fi Gharib Al-Qur’an, edited by: Ṣafwān ‘Adnān Dāwūdī, Damascus: Dar Al-Ilm Al-Dar Al-Shamiya, 1992 AD.
al-Shawkānī, Muḥammad ibn ‘Alī, Fatḥ al-qadīr al-Jāmi‘ bayna Fannī al-riwāyah wa-al-dirāyah min ‘ilm al-tafsīr, Bayrūt : Dār Ibn Kathīr, (1st edition) 1414.
al-Shinqīṭī, Muḥammad al-Khiḍr ibn Sayyid ‘Abd Allāh, Kawthar al-ma‘ānī alddarārī fī Kashf khabāyā Ṣaḥīḥ al-Bukhārī, Beirut: Al-Risala Foundation, (1st edition) 1995.
al-Suyūṭī, ‘Abd al-Raḥmān ibn Abī Bakr, al-Itqān fī ‘ulūm al-Qur’ān, edited by: Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm, Egypt: Egyptian General Book Authority, 1974 AD.
al-Zarkashī, al-Ḥusayn ibn Muḥammad, Al-Bahr Al-Muhit fi Usul Al-Fiqh, edited by: Muhammad Tamer, printed by: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut 2000 AD.
al-Ziriklī, Khayr al-Dīn ibn Maḥmūd, Al-A’lam, Publisher: Dar Al-Ilm Lil-Millain, (15th edition) 2002 AD.
al-Zubaydī, Muḥammad ibn Muḥammad al-Ḥusaynī, Tāj al-‘arūs min Jawāhir al-Qāmūs, edited by: a group of investigators, printed by Dar al-Hidaya.
al-Zuḥaylī, Muḥammad Muṣṭafá, Al-Wajeez fi Fundamentals of Islamic Jurisprudence, Damascus: Dar Al-Khair for Printing, Publishing and Distribution, (2nd edition) 2006.
Faḍl Ḥasan ‘Abbās, research “The Impact of the Arabic Language on Appreciating and Understanding the Meanings of the Holy Qur’an,” for the Jordanian Journal of Islamic Studies, Research, Volume 1, Issue 1.
Ibn al-Athīr, al-Mubārak ibn Muḥammad, al-nihāyah fī Gharīb al-ḥadīth wa-al-athar, edited by: Ṭāhir alzāwá, Maḥmūd al-Ṭanāḥī, Beirut: Scientific Library, 1979.
Ibn al-Mulaqqin, Sirāj al-Dīn ‘Umar ibn ‘Alī, al-Tawḍīḥ li-sharḥ al-Jāmi‘ al-ṣaḥīḥ, edited by: Dar al-Falah for Scientific Research and Heritage Investigation, Damascus: Dar al-Nawader, (1st edition) 2008.
Ibn al-Najjār, Muḥammad ibn Aḥmad al-Futūḥī, sharḥ al-Kawkab al-munīr, edited by: Muḥammad al-Zuḥaylī-Nazīh Ḥammād, publisher: Obeikan Library, second edition 1418 AH.
Ibn Durayd, Muḥammad ibn al-Ḥasan, Jamharat al-Lughah, edited by: : Ramzī Munīr Ba‘labakkī, Beirut: Dar al-Ilm Lil-Millain, (1st edition) 1987 AD.
Ibn Fāris, Aḥmad ibn Fāris, Mu‘jam Maqāyīs al-lughah, edited by: ‘Abd al-Salām Hārūn, Arab Writers Union, (1st edition) 2002 AD.
Ibn Fāris, Aḥmad ibn Fāris, Mujmal al-lughah, edited by: Zuhayr ‘Abd al-Muḥsin Sulṭān, Beirut: Al-Resala Foundation, (2nd edition) 1986.
Ibn Jarīr, Muḥammad ibn Jarīr al-Ṭabarī, Jami’ al-Bayan fi Interpretation of the Qur’an, edited by: Ahmed Muhammad Shaker, publisher: Al-Resala Foundation, (1st edition) 2000 AD.
Ibn manẓūr, Muḥammad ibn Mukarram, Lisān al-‘Arab, Bayrūt : Dār Ṣādir.
Ibn Munqidh, Usāmah ibn Murshid, al-Badī‘ in the Arabic Language, edited by: Aḥmad bdwy-ḥāmd ‘Abd al-Majīd, Publisher: United Arab Republic - Ministry of Culture and National Guidance - Southern Region - General Administration of Culture.
Ibn qrqwl, Ibrāhīm ibn Yūsuf ibn Ad’ham, Maṭāli‘ al-anwār ‘alá ṣiḥāḥ al-Āthār, edited by: Dar Al-Falah for Scientific Research and Heritage Investigation, Publisher: Ministry of Endowments and Islamic Affairs - State of Qatar, (1st edition) 1433 AH.
Ibn Rajab, ‘Abd al-Raḥmān Ibn Shihāb al-Dīn, Fatḥ al-Bārī sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī, edited by: Ṭāriq ibn ‘Awaḍ Allāh, Saudi Arabia: Dar Ibn al-Jawzi, (2nd edition), 1422 AH.
Ibn sydh, ‘Alī ibn Ismā‘īl, al-Muḥkam wa-al-Muḥīṭ al-A‘ẓam, edited by: ‘Abd al-Ḥamīd Hindāwī, Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah 2000
Ibrāhīm ‘Iyāl ‘Awwād, baḥth : "Ta‘aqqubāt al-Imām alnnbāty ‘alá min tuqdumat min al-‘ulamā’ fī kitābihi : (al-ḥāfil) Collection and Study,” The Jordanian Journal of Islamic Studies, Volume 16, No. 3 for the year 2020.
Khālid Muḥammad Muṣṭafá-Samīrah Ṣādiq Sha‘lān, al-‘āmmī al-faṣīḥ, published by the Arabic Language Academy in Cairo, Arabic Language Academy Magazine - Issue (91)
Muḥammad Rawwās ql‘jy-ḥāmd Ṣādiq Qunaybī, Mu‘jam Lughat al-fuqahā’, Bayrūt : Dār al-Nafā’is for Printing, Publishing and Distribution, (2nd ed.) 1408.